

إرشادات حول

تحديد المستفيد الحقيقي لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

3	فهرس
4	1. الغاية
4	2. تعريفات وتعليقات
4	الأشخاص الاعتباريون:
5	الترتيبات القانونية
6	3. مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية
7	4. المقصديات القانونية والتنظيمية المعمول بها في دولة قطر
7	5. المفاهيم الأساسية لضمان الامتثال الجيد
7	شفافية العمل والتعاون معه
8	فهم الهيكلية ومسوّغاتها
8	تحديد الجهات المستفيدة الحقيقية والجهات المسيطرة
9	استخدام وثائق موثوق بها للتحقق من الهوية
9	تحديث المعلومات والوثائق بصورة دورية
9	استخدام مقارنة مبنية على المخاطر
10	حسن مسك السجلات
10	6. أمثلة عملية – أشخاص اعتباريون
10	الملكية المباشرة
11	الملكية غير المباشرة
13	ملكية معقّدة
14	7. مثال عملي – الترتيبات القانونية

15 8. المراجع

النسخة رقم: إرشادات حول تحديد المستفيد الحقيقي لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

تشرين الثاني/نوفمبر 2017

فهرس

AML/CFT	Anti-Money Laundering/Combatting Terrorist Financing	مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
AML/CFT R	Anti-Money Laundering and Combatting Terrorist Financing Rules 2010	قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2010
AMLG	Anti-Money Laundering and Combatting Terrorist Financing (General Insurance) Rules 2012	قواعد مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لعام 2012 (لأعمال التأمين العام)
BO	Beneficial Owner	المستفيد الحقيقي
CDD	Customer Due Diligence	العناية الواجبة المشددة
DNFBP	Designated Non-Financial Business or Profession	الأعمال والمهن غير المالية المحددة
FATF	Financial Action Task Force	مجموعة العمل المالي (الفاتف)
FI	Financial Institution	المؤسسة المالية
KYC	Know Your Customer	اعرف عميلك
ML	Money Laundering	غسل الأموال
PEP	Politically Exposed Person	أشخاص سياسيون ممثلو المخاطر
QFCRA	Qatar Financial Centre Regulatory Authority	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
STR	Suspicious Transaction Report (also SAR – Suspicious Activity Report)	تقارير العمليات المشبوهة (أو تقارير النشاطات المشبوهة SAR)
TF	Terrorist Financing	تمويل الإرهاب
UBO	Ultimate Beneficial Owner	المستفيد الحقيقي النهائي

1. الغاية

يُستخدم مصطلح "الشركة/الشركات" عبر المستند للدلالة على المؤسسات المالية FI والأعمال والمهنة غير المالية المحددة DNFBP.

ترمي هذه الإرشادات إلى ما يلي:

- الإشارة إلى الممارسات الصناعية الحميدة في إجراءات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال مقارنة متناسبة ومبنية على المخاطر؛
- مساعدة الشركات على تصميم وتطبيق الأنظمة والضوابط الضرورية للتطبيق من المخاطر التي تتعرض لها والمتصلة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لا تُعالج الإرشادات جميع السيناريوهات الممكنة ولا يتم تفسيرها على أنها مشورة قانونية. يجب أن تُعدّ الشركات السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب متناسبة مع طبيعة عمل كل منها ونطاقها ودرجة تعقيدها.

لا تحلّ هذه الإرشادات بديلاً عن تشريعات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب المنطبقة في دولة قطر أو في مركز قطر للمال حيث تبقى الشركات مسؤولة عن الامتثال للتشريعات المتصلة بعملياتها. يهدف هذا المستند إلى إعطاء الشركات التوجيهات حول أفضل الممارسات والتحديات اليومية الشائعة المتصلة بتحديد المستفيد الحقيقي لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

ومن المفيد للشركات أن تنظر في هذه الإرشادات إلى جانب سائر المستندات التوجيهية لا سيما تلك المتصلة بالعناية الواجبة المشددة والمقاربة المبنية على المخاطر.

2. تعريفات وتعليقات

استقيت التعريفات في ما يلي من مسرد توصيات مجموعة العمل المالي فاتف¹:

المستفيد الحقيقي:

يُقصد به الشخص (الأشخاص) الطبيعي الذي يمتلك أو يسيطر بالكامل على العميل و/أو الشخص الذي تتم العمليات نيابة عنه. كما يتضمن أيضاً الأشخاص الذين يمارسون سيطرة فعالة كاملة على شخصية اعتبارية أو ترتيب قانوني.

أما الإشارة أعلاه إلى مصطلح "عميل" فينطبق على المستفيد الحقيقي أو على أي مستفيد بموجب أي وثيقة تأمين على الحياة أو وثيقة تأمين ناشئة عن الاستثمار.

أما الإشارة في ما سبق إلى عبارة "يملك أو يسيطر بالكامل" و"السيطرة الكاملة الفاعلة" فتعني تلك الظروف التي تُمارس فيها الملكية/الرقابة من خلال سلسلة ملكية أو بواسطة سيطرة غير السيطرة المباشرة.

الأشخاص الاعتباريون:

وهم أي كيانات غير الأشخاص الطبيعيين الذي يُمكنهم أن يُقيموا علاقة زبونية مع شركة أو امتلاك عقار.

تشير الشخصيات الاعتبارية إلى الهيئات التجارية أو المؤسسات أو الكيانات أو النوادي أو شركات التضامن أو الاتحادات أو أية جهات مشابهة. أما الطبيعة المحددة لأنواع مختلفة من الأشخاص الاعتباريين وهيكلتهم فتختلف باختلاف نطاق الاختصاص.

¹ المرجع:

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012.pdf>

جدير التنويه بأن تعريف فاتف يتجاوز نطاق المستفيد الحقيقي بموجب القانون بحيث يشمل مفهوم الملكية والرقابة (الفعلية) بالكامل. وعليه، بدلاً من مراعاة الأشخاص (الاعتباريين أو الطبيعيين) وحسب وهم قانوناً (على الورق) متصلين بالشخص الاعتباري، يُركّز التعريف على الأشخاص الطبيعيين (غير الاعتباريين) الذين يملكون أو يجوز لهم الانتفاع من رأسمال الأشخاص الاعتباريين (المستفيد الحقيقي بالكامل) أو أصولهم إضافةً إلى أولئك الذين يُمارسون سيطرةً فعليةً عليهم أكانوا يحتلون أم لا يحتلون مناصب رسميةً في ذلك الشخص الاعتباري.

على سبيل المثال، إذا كانت شركة مملوكة قانوناً من شركة ثانية (بحسب معلومات تسجيل المؤسسة)، يكون **المستفيد الحقيقي بالكامل** هو عملياً الشخص الطبيعي خلف الشركة الثانية أو الشركة القابضة النهائية في سلسلة القيادة والجهات التي تتحكّم بها (إذا كانوا مختلفين).

وعلى نحو مماثل، لا يُمكن اعتبار الأشخاص المدرجين في سجلات الشركة على أنّهم يحتلون مناصب مسيطرة داخل الشركة، ولكنهم يتصرّفون عملياً بالنيابة عن شخصٍ آخر، على أنّهم مستفيدون حقيقيون لأنّه يتم عملياً استغلالهم من طرف شخصٍ آخر بحيث يُمارسون سيطرةً فعليةً على الشركة.

أمّا الذين يتصرّفون بالنيابة عن غيرهم فقد يفعلون ذلك على أنّه جزء من نشاطاتهم المهنية مثلاً مقدمو خدمات للشركة والصندوق الاستئماني ويُمكن أن يشملوا أيضاً الأشخاص الذين يتصرّفون بصورة غير نظامية من دون أن يكون بديهيّاً لدى الشركة بأنهم يتصرّفون بالنيابة عن غيرهم. وعادةً ما يُشار إلى الأشخاص الذي يتصرّفون بهذه الصفة إلى أنّهم **شخص وهمي أو مالك خالٍ** تجمعهم عادةً بالمستفيد الحقيقي بالكامل صلة عائلية واجتماعية أو تجارية.

أكان من الواضح أو من غير الواضح أنّ شخصاً يتصرّف بتمثيلية شخصٍ وهمي أو مالك خالٍ، يجب على الشركات أن تطرح الأسئلة المناسبة بشأن الأشخاص الذين يُشكك بأنهم مستفيدين حقيقيين أو جهات مسيطرة في محاولةٍ لتحقيق من صحة الأمر.

الترتيبات القانونية

يعني بمصطلح الترتيبات القانونية الصناديق الاستئمانية المباشرة أو ترتيبات قانونية مماثلة في القانون العام أو في اختصاص القانون المدني. وتتضمن أمثلة الترتيبات القانونية المماثلة (لأغراض مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب) *fiducie* و *fideicomiso* و *freehand*.

ويُقصد بالمستفيد الحقيقي في سياق الترتيبات القانونية الشخص الاعتباري/ الأشخاص الاعتباريين في نهاية السلسلة الذين يتمتعون في نهاية المطاف أو يتحكّمون بالترتيبات القانونية بما في ذلك الأشخاص الذي يُمارسون سيطرةً فعليةً بالكامل على الترتيبات القانونية و/أو الأشخاص الاعتباريين الذين تتمّ المعاملة بالنيابة عنهم.

وعلى ضوء خصائص الترتيبات القانونية يُصبح من التعقيد بمكان اختيار المستفيد الحقيقي/ المستفيدين الحقيقيين عملياً. على سبيل المثال، في صندوق استئماني، يتم الفصل بين الصفة القانونية والسيطرة على الأصول من جهة **والمصالح المتساوية** في الأصل من جهةٍ أخرى. وهذا يعني أنّه يُمكن لمن يملك الصندوق أن يكون مختلفاً عمّن يستفيد منه أو يسيطر عليه بحسب قانون الصناديق الاستئمانية مرعيّ الإجراءات وأحكام المستند التي يلحظ إنشاء الصندوق (على سبيل المثال، سند الصندوق الاستئماني).

في بعض الدول، يُجيز قانون الصناديق الاستئمانية بأن يكون المؤتمن والمستفيد (لا بل في بعض الأحيان الأمين) هو الشخص الاعتباري نفسه. وتختلف عقود نقل سند الملكية إلى الصناديق الاستئمانية في ما بينها وقد تتضمن أحكاماً تؤثر في السيطرة بالكامل على أصول الصندوق الاستئماني بما في ذلك البنود التي يحتفظ بموجبها المؤتمن ببعض الصلاحيات ومنها (سلطة إلغاء الصندوق وإعادة أصوله). وقد يُساعد ذلك على تحديد المستفيد الحقيقي من صندوق استئماني والأطراف ذات الصلة.

3. مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب للأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية

ترتكب الجرائم المالية بهدف تحقيق الكسب المادي. وفي سبيل التمتع بعائدات هذه الجرائم والحدّ من مخاطر الكشف عن الجريمة وملاحقة مرتكبيها، يجب أن تكون النية الجرمية مرتبطة باستخدام عائدات غسل الأموال في سبيل إخفاء الأصل الجرمي للأموال فيصعب على سلطات إنفاذ القانون البتّ فيما إذا كان المجرم هو المستفيد الأساسي من الأموال المنبثقة عن الجريمة أو إذا متورطاً بها.

أمّا دافع ممولي الإرهاب فهو توفير تدفّقٍ مناسبٍ وغير منقطعٍ من الأموال في سبيل تمويل المجموعات الإرهابية وأعمال الإرهاب. وفي حين يُمكن أن يكون تمويل الإرهاب من مصدرٍ مشروعٍ أم غير مشروع، إلا أنّ ممولي الإرهاب يعمدون عموماً إلى استخدام تقنيات غسل أموال مشابهة لتلك التي يستعين بها المجرمون ومنها التستر عن المستفيد الحقيقي وأصل الأموال ووجهتها ووجهة استخدامها.

لدى الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية غايات مشروعّة معلومة في الأوساط التجارية والمالية ولكنّ كلاهما عرضة للاستغلال لدواعي غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

برهنت دراسات أجرتها فاتف عامي 2006² و2010³ وأجراها البنك الدولي عام 2011⁴ بأنّ النقص في معلوماتٍ مناسبة ودقيقة ومحاينة عن المستفيد الحقيقي يسمح بانتشار حالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب عن طريق التستر عن:

- هوية مجرمين معروفين أو مشتبه بهم؛
- الغاية الفعلية من حسابٍ أو ملكية بحوزة شخص اعتباري أو ترتيب قانوني و/أو؛
- مصدر أو وجهة استخدام الأموال أو الملكية المرتبطة بشخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

يُمكن التعميم على المستفيد الحقيقي باستخدام الوسائل في ما يلي:

- الشركات الرهمية؛
- شركات معقّدة من حيث تحديد المستفيد الحقيقي والجهة المسيطرة وفيها طبقات عدّة من الملكية المشتركة باسم أشخاص اعتباريين آخرين؛
- الأسهم لحاملها والكفالات لحاملها؛
- استخدام الأشخاص الاعتباريين بصفة مدراء؛
- المدراء والمساهمون الاسميون بصورة رسمية حيث لا يتم الإفصاح عن هوية المساهمين والمدراء الفعليين؛
- والمدراء والمساهمون الاسميون بصورة غير رسمية مثل الشركاء المقربين وأفراد العائلة؛
- الصناديق الاستثمارية وغيرها من الترتيبات القانونية التي تسمح بالفصل بين الملكية القانونية والاستفادة الحقيقية من الأصول؛
- الاستعانة بالوسطاء وأمناء المعلومات لتكوين الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

من الضروري أن تعرف الشركة المستفيد الحقيقي والجهة المسيطرة لدى شخص اعتباري أو ترتيب قانوني بحيث تتخذ القرارات المناسبة بشأن مستوى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب المترافقة مع العميل. ولا حاجة للقول أنّه للمجرمين دافع بتعمّد إخفاء الملكية الحقيقية ووجهة الرقابة الفعلية على مؤسسات الأعمال وأصولها.

² <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Misuse%20of%20Corporate%20Vehicles%20Including%20Trusts%20and%20Company%20Services%20Providers.pdf>

³ <http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Money%20Laundering%20Using%20Trust%20and%20Company%20Service%20Providers.pdf>

⁴ <https://star.worldbank.org/star/sites/star/files/puppetmastersv1.pdf>

في بعض الأحيان، يصعب تحديد المستفيد الحقيقي لدى كيان معين والتحقق منه. ولعلّ هذا يُعزى إلى كون هيكلية الملكية معقدة وإنما مشروعة ولعلّه قد يُشكّل أيضاً محاولة لإحفاء هوية المستفيد الحقيقي لدواعٍ جرمية.

وعليه، تحتلّ الشركات الصادرة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب نتيجة السلع والخدمات التي توفرها وهي تضطلع بدور أساسي في ردع حالات غسل الأموال/تمويل الإرهاب المعلومة أو المشتبه بها والوقاية منها ورصدها والتبليغ عنها ولديها دور أساسي في حماية سمعة دولة قطر على الصعيد الدولي.

وعليه، يشكل تطبيق ضوابط متينة في مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب شأنًا أساسيًا في القدرة على حماية العلامات التجارية المؤسسية والسمعة الجيدة والقدرة على الاضطلاع بالواجبات القانونية والتنظيمية.

4. المقتضيات القانونية والتنظيمية المعمول بها في دولة قطر

تتولّى الشركات مسؤولية الحرص على وجود السياسات والإجراءات والأنظمة والضوابط المناسبة من أجل ضمان الامتثال للمقتضيات القانونية والتنظيمية.

وبعبارة عامة، على الشركات أن تعرف عملها بدرجة معينة من التفصيل وبالقدر الذي تقتضيه درجة خطورة العمل وبما يتماشى مع المقاربة المبنية على المخاطر الممتثلة لأحكام مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب.

يتضمّن ذلك إجراءات العناية الواجبة المشددة الضرورية لرصد الأطراف المعنيين في علاقة عمل بما في ذلك أي مستفيد حقيقي والتحقق من هويّتهم عند الاقتضاء. وهذا يشمل سيناريوهات يعمل فيها العميل بالنيابة عن طرفٍ آخر ويكون فيها العميل شخص اعتباري أو ترتيب قانوني.

ويتوجّب على الشركات اتخاذ التدابير المنطقية على أساس مراعاة لدرجة الخطورة لمعرفة المستفيد الحقيقي والجهة المسيطرة ولتحديد الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون عملياً العميل و/أو يسيطرون عليه.

5. المفاهيم الأساسية لضمان الامتثال الجيد

في العديد من الحالات، تكون لدى الشخص الاعتباري أو الترتيب القانوني، أي العميل، هيكلية بسيطة ويكون الممثلون عنه أو المسؤولون فيه متعاونين في عملية العناية الواجبة المشددة مما يُسهّل تطبيق مقتضيات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب. أكانت هذه الحال أم لا، ففي ما يلي أفضل المفاهيم العملية التي يتعيّن على الشركات تطبيقها في جميع علاقات العمل مع الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية.

شفافية العميل والتعاون معه

حذار من أي عميل يكون المسؤولون فيه أو الممثلون عنه مترددين أو غير راغبين في توحّي الشفافية بحجّة السرية والموانع القانونية أو الممارسات القانونية التي تحول دون التعرّف إلى الأطراف والمستفيدين الحقيقيين في أي هيكلية أو إلى الأشخاص الطبيعيين المعنيين بأي عملية.

ولا تقبل الشفافية التفاوض إذا ارادت الشركة أن تمتثل لمقتضيات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب القانونية وفهم المخاطر التي يمثّلها العميل. ولا يجب إقامة أي علاقة عمل أو الاستمرار بها في حال تعدّر الامتثال لهذه المقتضيات بصرف النظر عن الكسب المحتمل أو الفعلي الذي قد ينشأ عن العلاقة.

وفي هذه الظروف، يجب أن تفكّر الشركات في تقديم تقارير العمليات المشبوهة ولو لم تبرم صفقة العمل أو انتهى العمل بها. ويجب النظر في احتمال تقديم تقرير العمليات المشبوهة في حال الاشتباه بدوافع أحد أفراد طاقم العمل الذي يمارس ضغوطاً داخلية في محاولة التحايل عنوةً على الإجراءات القائمة لرفض العلاقة أو قطعها. وفي سيناريو مماثل، يجب على الشركات أن تمارس الرعاية الواجبة لجهة التبليغ عن الإجراءات المتصلة بالتبليغ عن الشبهات.

فهم الهيكلية ومسوّغاتها

في الهيكلية متعددة الطبقات، يجب التفكير في ما إذا كانت الطبقات المتعددة معدة فقط لدواعي تعقيد أو إحباط عملية تحديد المستفيد الحقيقي أو لدواعٍ مشروعة. ولا يجب إغفال ما إذا كانت العلاقة المقترحة (أو القائمة) تتخطى قدرة الشركة على تحمّل المخاطر بالنظر إلى طبقاتها المتعددة ودرجة تعقيدها.

عادةً ما تكون هيكلية الملكية المعقدة أقلّ شيوهاً من الهيكلية البسيطة وهي تستوجب من العميل تبريرها في جميع الحالات ما عدا في الظروف الاستثنائية أدناه. ومن الناحية المنطقية، في حال تعدّد على شركة أن تفهم هيكلية ومسوّغاتها، فهذا يعني أنها غير قادرة على فهم خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب وإدارته على النحو الصحيح. وفي هذه الحالات، لا يجب على الشركات أن تقيم العلاقة المهنية أو تستمرّ بها ويجب عليها أن تفكّر في تقديم تقرير بالعمليات المشبوهة.

من الأمثلة عن سيناريو معقد لا تلمس فيه الحاجة إلى تبريرات مفصلة عندما تقوم شركة معروفة مدرجة في البورصة في اختصاص يطيق معايير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب المماثلة، بالاتصال بشركة لإقامة علاقة عمل معها. يُمكن أن تتوفّر في الأوساط العامة معلومات كافية بشأن الشركة مثلاً الموقع الإلكتروني للبورصة ومواقع الكترونية أو إصدارات جديرة بالثقة وذات مصداقية ونشرة الاكتتاب العام للشركة المدرجة أسهمها في البورصة أو حساباتها المدققة بها الخ. ولا شك في أنّ هذا الخطر مختلف بالمقارنة مع الخطر الذي تمثله شركة ذات ملكية خاصة لا يُعرف عنها الكثير أو لا يُعرف عنها شيئاً وليس لديها سجل يُذكر ولا تتوفّر بشأنها معلومات فعلية أو قابلة للتحقق في الأوساط العامة.

يجب التنبيه إلى الحالات التي يُبدي فيها العميل تردداً في تبرير الهيكلية أو حيث يكون الشرح مبهماً أو مثيراً للمغالطات. ومن الشروحات الممكنة التي يُمكن أن يقدّمها العميل ارتباط الهيكلية بضرورات ضريبية (تكون في بعض الأحيان أجنبية). تذكروا أن التهرب الضريبي جريمة معاقب عليها في العديد من الدول وجدير التنويه أيضاً بأنّ التبرير المعطى قد يكون بمثابة قصة وهمية مناسبة وإنما غير حقيقية ترمي إلى صرف الانتباه عن هيكلية مصممة للتعتيم على المستفيد الحقيقي والجهة المسيطرة الفعلية.

ويجب أيضاً فهم المنطق المسوّغ لشمول الهيكلية على أي أشخاص اعتباريين أنشؤا في اختصاصات متعددة ومختلفة و/أو ذات خطورة عالية سيّما تلك الاختصاصات التي يُعرف عنها تراخيها في معايير مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو تطبيقها مقتضيات إفصاح مؤسسي عند الحد الأدنى مثل تلك التي تعتبرها فاتف أو سائر الكيانات المختصة على أنها عالية الخطورة أو معيبة أو غير تعاونية. تتوفّر معلومات إضافية بشأن مخاطر نطاق الاختصاص في الكتاب الإرشادي حول المقاربة المبنية على المخاطر.

تحديد الجهات المستفيدة الحقيقية والجهات المسيطرة

يجب تحديد جميع الأشخاص الطبيعيين الذين يملكون أو يسيطرون على أشخاص اعتباريين أو ترتيبات قانونية أو هم طرف في النشاطات أو العمليات الخاصة بهم. ومن المهم أن تفهم شركة مع من تتعامل على سبيل الممارسة المهنية الجيدة بصرف النظر عن مقتضيات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب أو تلك المقتضيات المتصلة بالامتثال للعقوبات المالية.

جدير التنويه بأنّه في بعض الاختصاصات، لا تنصّ المقتضيات على تسجيل المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة لدى شخص اعتباري في السجل التجاري الوطني وبالتالي من المرجح أن تكون أسماء الأشخاص الاعتباريين المدونة في هذه السجلات هي أسماء المالك الخالي أو الاسمي (مراجعة أدناه).

ويجب في الهيكلية التنبيه إلى الأشخاص الاعتباريين الذين يكونون أفراداً من العائلة أو شركاء لا يملكون فردياً حصّة من الملكية تستوجب التحقق من هويتهم في حين أنّهم يتصرّفون بالتواطؤ مع أفراد العائلة/الشركاء في هيكلية الملكية مما يستوجب بالتالي التحقق من الهوية (مراجعة المثل عن الملكية المعقدة أدناه).

يجب التنبيه من الأشخاص الاعتباريين الذين قد يتصرّفون كأشخاص واجهة أو مالك خالي لمستفيدين حقيقيين ظلّ أو جهات مسيطرة ظلّ أي الأشخاص الاعتباريين الذين هم عملياً المستفيدون الحقيقيون الفعليون أو الجهات المسيطرة الذين يريدون البقاء في الظلّ تفادياً لأن يتم اكتشاف أمرهم.

وحيث لا يُحتمل أن يعترف المالك الخالي أو الشخص الواجبة باضطراره بهذا الدور حتى عندما تطرح الشركة أسئلة مباشرة من هذا النوع، إلا أنه يُمكن أن تستخلص الحقائق من السلوكيات أو من درجة الفهم والمعرفة التي تتم عن الشخص الاعتباري الذي يتصرف علناً على أنه مالك خالٍ أو شخص واجبة.

من المنطقي مثلاً أن يُتوقع من مستفيد حقيقي أو جهة مسيطرة فهم الهيكلية أو الأعمال أو النشاطات الخاصة بشخص اعتباري أو ترتيب قانوني أو تقديم الشروحات والتفاصيل الملئمة.

وإذا اتضح أنه لدى الشخص، عند استجوابه، فهم أو مصلحة قليلين أو معدومين في هيكلية أو أعمال أو نشاطات الشخص الاعتباري أو التدبير القانوني ولا يستطيع بالتالي تقديم الشروحات على وجه السرعة ومن دون العودة إلى شخص آخر، وجب على الشركة أن تعتبر هذه الظروف بمثابة إنذار يُثير الشكوك بشأن المستفيد الحقيقي والجهة المسيطرة الفعلية فتطرح علامات استفهام بشأن النية الحسنة للعلاقة المهنية القائمة أو المقترحة. وفي مثل هذه الظروف، لا يجب على الشركات أن تُقيم علاقات مهنية أو تستمر بها وعليها أن تفكر في تقديم تقرير معاملات مشبوهة.

ومن المؤشرات الإضافية عندما يقوم الأشخاص الطبيعيون الذين يتصرفون كمقدمي خدمات للشركات والصناديق الاستثمارية TCSPs أن يتصرفوا كهيئات اسمية محترفة بالنيابة عن الغير في الهيكلية أو بمثابة مدير اسمي و/أو أمين سر شركة اسمية أو حيث تكون في هيكلية المستفيد الحقيقي كيانات قانونية هي عملياً وبديهيّاً جهات اسمية مثلاً شركة كذا الاسمية (NOMINEES) والتي تطلق عليها صراحةً باللغة الإنكليزية تسمية XYZ Nominees Limited ولكن لا تتخذ جميع الشركات المساهمة الاسمية اسماً بديهيّاً ومفيداً ويتعين على الشركات أن تمارس العناية الواجبة المشددة في هذه الحالة. ومن التدابير المشتركة إجراء بحثٍ إلكتروني بشأن العنوان المسجل للكيانات المساهمة في الهيكلية حيث يُمكن لهذا البحث أن يكشف عن مئات الكيانات القانونية التي تتشارك العنوان المسجل نفسه أو يُمكن أن يكشف (في بعض الأحيان) عن مقدمي خدمات للشركات والصناديق الاستثمارية TCSP في مركز مالي أوفشور (يُشار إليه في بعض الأحيان إلى أنه جنة ضريبية).

استخدام وثائق موثوق بها للتحقق من الهوية

بعد أن تكشف الشركات عن هوية الأشخاص الاعتباريين الذي يملكون شخصاً مستفيداً فعلياً و/أو جهة مسيطرة، يتوجب عليها التحقق من هوية الأشخاص الاعتباريين في ظروفٍ محددة. تتوفر معلومات إضافية بشأن هذا الموضوع في الإرشادات المتعلقة بالعناية الواجبة المشددة وهي لا تخلو من استخدام المقاربة المبنية على المخاطر.

تحديث المعلومات والوثائق بصورة دورية

يُمكن أن يتغير المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة على شخصٍ اعتباري أو ترتيب قانوني مع مرور الوقت. ويجب الحرص على تحيين المعلومات والسجلات الخاصة بالمستفيد الحقيقي لكون الأخيرة جزء من عملية ممارسة عناية واجبة مشددة مبنية على المخاطر كما يجب أيضاً تحيين المعلومات عند حصول مستجدات مثل تغيير الهيكلية أو المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة على كيانٍ أو تغيير عنوان المكتب المسجل والأمناء الخ. تتوفر معلومات إضافية بشأن هذا الموضوع في الإرشادات الخاصة بالعناية الواجبة المشددة.

وتماماً كما يحصل في مرحلة الانطلاق، عندما تعجز الشركة عن فهم مسوغات أي تغيير أو الحصول على توثيق مناسب أو التحقق من هوية المستفيد الحقيقي أو أي شخص على صلة بالهيكلية، لا يجب أن تستمر العلاقة المهنية ويجب التفكير في تقديم تقرير عملية مشبوهة.

استخدام مقاربة مبنية على المخاطر

من المشروع والمناسب تطبيق العناية الواجبة المبسطة أو المخفضة حين يخلص التقييم إلى كون خطر غسل الأموال/تمويل الإرهاب أقل. ومن الأمثلة عندما يكون العميل: شركة محلية منتظمة أو شركة أجنبية منتظمة في نطاق اختصاص يطبق معايير موازية لجهة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛ أو يكون شركة مدرجة في البورصة (أو هي شركة تابعة لها مملوكة كلياً أو بالأكثرية منها) في نطاق اختصاص يطبق معايير موازية لجهة مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب؛ أو يكون مملوكاً من الحكومة.

كما يجوز تطبيق العناية الواجبة المشددة في حالات الخطر الأكبر لجهة غسل الأموال/تمويل الإرهاب، وذلك بحسب طبيعة العميل (بما في ذلك الأشخاص السياسيون ممثلو المخاطر)، وأعماله، ونطاق الاختصاص المعني (نطاق الاختصاص في

مكان التأسيس، نطاق الاختصاص الذي يُقيم فيه المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة، ونطاق الاختصاص الذي تجري فيه العمليات)، والسلع والخدمات المقدّمة إلى العميل وطبيعة عمليات هذا الأخير.

لمزيد من المعلومات، الإطلاع على الإرشادات الخاصة بالعباية الواجبة المشددة وبالمقاربة المبنيّة على المخاطر.

حسن مسك السجلات

تدرك الشركات أهمية مسك السجلات اللازمة لإثبات تقيدها بشروط مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب ومنها السجلات المرتبطة بهوية العملاء أو معاملاتهم ومستند فتح الحسابات فضلاً عن أهمية مسك سجلات خطية صحيحة بالقرارات الداخلية وبمسوّغاتها. ولكن في حال الأشخاص الاعتباريين أو الترتيبات القانونية، بصرف النظر عن درجة تعقيدها، يتعيّن على الشركات أيضاً مسك سجلات خطية دقيقة بالمعلومات التي يزودها بها العميل عند تقديم الطلب أو في مرحلة لاحقة، علماً بأنّ بعض هذه المعلومات يُمكن الحصول عليه شفهيّاً في لقاءات تعقد وجهاً لوجه.

ويجب على الشركات أيضاً أن تدوّن وبوضوح نتيجة عملية تقييم الخطر الذي يمثله العميل بالنسبة إليها فضلاً عن مسوّغات التعامل معه بما في ذلك الأدلة التي تُبيّن موافقة الإدارة العليا على التعامل في حال وجودها.

يجب مراجعة السجلات المذكورة أعلاه (وتحيينها عند الحاجة) عند وقوع مستجدات أو كجزء من المراجعة الدورية المقررة للمخاطر.

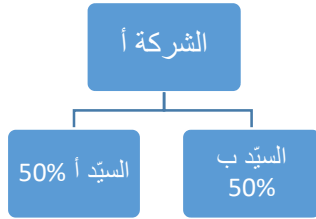
6. أمثلة عملية – أشخاص اعتباريون

تكون الشركة أ هي العميل في كلّ من الأمثلة.

بصرف النظر عن بساطة أو تعقيد هيكلية المستفيد الحقيقي، يتعيّن مواصلة جهود العبابة الواجبة المشددة إلى حين التعرف إلى هوية الشخص (الأشخاص) الطبيعي (الطبيعيين) المستفيد الذي يكون المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة.

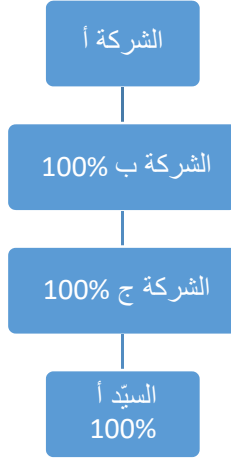
وفي جميع الحالات، حين لا تستطيع الشركة التعرف إلى هوية الشخص (الأشخاص) الطبيعي (الطبيعيين) المستفيد الذي يكون المستفيد الحقيقي أو الجهة المسيطرة، لا يجب إقامة علاقة عمل معه أو مواصلتها ويجب التفكير في تقديم تقرير العمليات المشبوهة.

الملكية المباشرة



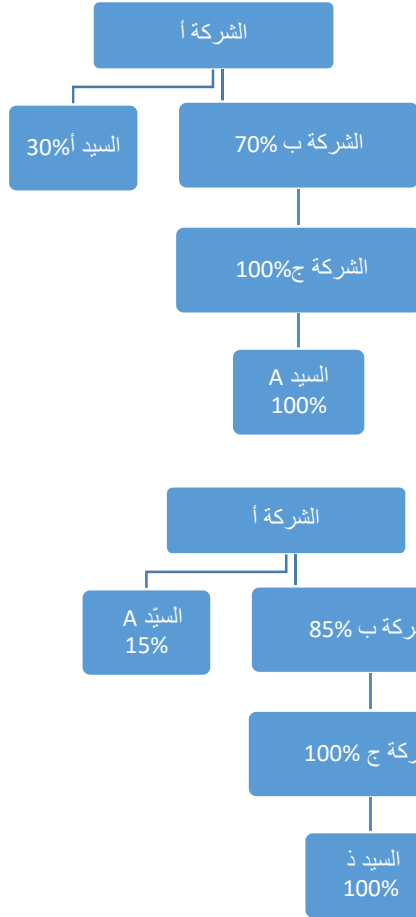
إنّ تحديد المستفيد الحقيقي في هذه الملكية هو عملية مباشرة بشرط ألا يكون أيّ من السيدين "أ" أو "ب" يعمل بمثابة مالك خالٍ لمستفيد حقيقي أو جهة مسيطرة ظلّ. ويتعيّن على الشركة في هذه الحال التحقق من هوية السيدين "أ" و"ب" واتخاذ خطوات العبابة الواجبة الضرورية.

الملكيّة غير المباشرة



يقتضي تحديد المستفيد الحقيقي في هذه الملكيّة، النظر أبعد من الشركتين "ب" و "ج" بشرط ألا يكون السيد "أ" يعمل بمثابة مالك خالٍ لمستفيد حقيقي أو جهة مسيطرة ظلّ. ويتعيّن على الشركة في هذه الحال التحقق من هويّة السيد "أ" واتخاذ خطوات العناية الواجبة الضروريّة.

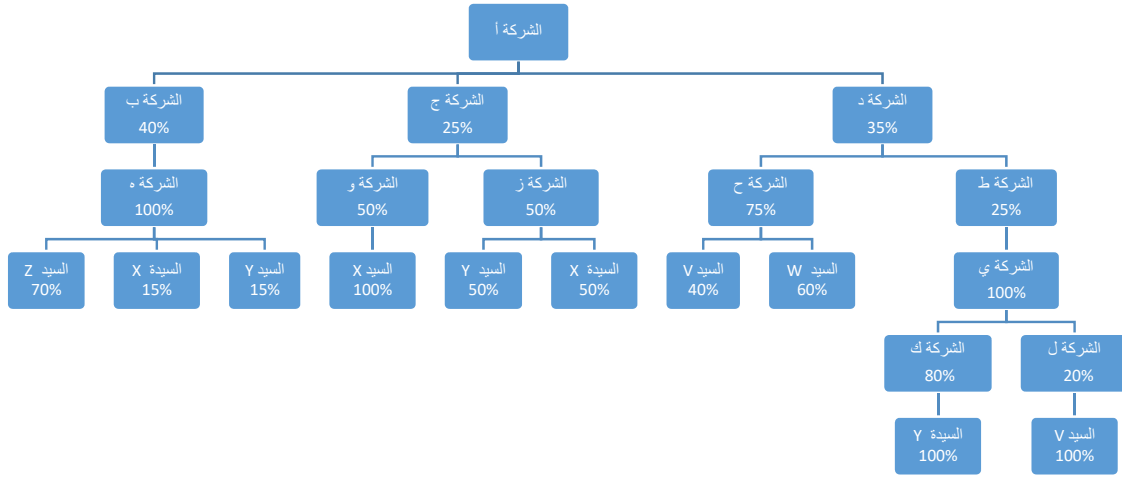
الملكية المباشرة وغير المباشرة



فيما أنّ السَيّد أ هو المستفيد الحقيقي بنسبة 100% من الشركة أ، بشرط ألا يكون بمثابة مالك خالٍ لمستفيدين حقيقيين أو جهات مسيطرة ظلّ، فهو يستفيد عملياً من خلال الملكيتين المباشرة وغير المباشرة. ويتعيّن على الشركة أن تتحقق من هويّة السَيّد أ إضافة إلى اتخاذ خطوات العناية الواجبة الضرورية.

إذا كان السَيّد "أ" هو المالك المباشر لنسبة 15% في حين أنّ السَيّد "ذ" هو المالك غير المباشر لنسبة 85% من خلال الشركتين "ب" و "ج" بشرط ألا يكون أيّ منهما مالكاً خالياً لمستفيدين حقيقيين أو جهات مسيطرة ظلّ، يتعيّن على الشركة التحقق من هويّة السَيّد "ذ" بالإضافة إلى اتخاذ خطوات العناية الواجبة الضرورية في ظلّ اعتماد مقارنة مبنية على المخاطر في التحقق من هويّة السَيّد "أ" مع مراعاة عوامل خطر أخرى كمثل كونه شخص سياسيّ ممثل المخاطر، والتحقق من جنسيّته أو مكان إقامته فضلاً عن أيّ دعاية سلبية بشأنه.

ملكيّة معقّدة



لا شك في أنّ هذه الهيكلية هي أكثر تعقيداً وتعكس ملكيةً مجزأةً وهي تطرح تحدياً لوجسئياً وإدارياً ومرتبطةً بالامتثال لفهم من يملك الشركة "أ" ويسيطر عليها وطبيعة العناية الواجبة المشددة الضرورية لكل شخص اعتباري وأي الأشخاص الاعتباريين، في حال وجودهم، يحتاج إلى التحقق من هويتهم ناهيك عن سائر خطوات العناية الواجبة المشددة المطلوبة.

وباختصار، إنّ ملكية الشركة "أ" هي على النحو التالي:

الشخص الاعتباري	الملكيّة %	الكيفيّة
السيد Z	28	من خلال الشركتين "هـ" و"ب"
السيدة X	$6 + 6.25 = 12.25$	من خلال الشركات "هـ" و"ب" و"ز" و"ج"
السيد Y	$6 + 6.25 = 12.25$	من خلال الشركات "هـ" و"ب" و"ز" و"ج"
السيد X	12.5	من خلال الشركتين "و" و"ج"
السيد V	$10.5 + 1.75 = 12.25$	من خلال الشركات "ح"، "د" و"م" و"ك" و"ي" و"د"
السيد W	15.75	من خلال الشركتين "ح" و"د"
السيدة Y	7	من خلال الشركات "ل" و"م" و"ي" و"د"

من الواضح أنّ الهيكلية معقدة بحكم أنّ السيدة X والسيد Y والسيد V هم المستفيدون الحقيقيون من الشركة "أ" بواسطة طرقٍ مختلفة. ومن هنا أهمية التعرّف إلى جميع الأشخاص الطبيعيين في الشركة ولو لم يكن التحقق من هويتهم بموجب الشروط التي تقتضيها مقارنةً مبنيةً على المخاطر.

وفي حال اعتمدت الشركة عتبة تحقق من هوية المستفيدين الحقيقيين بنسبة 25%، فهذا يعني بديهياً ضرورة التحقق فقط من هوية السيد Z.

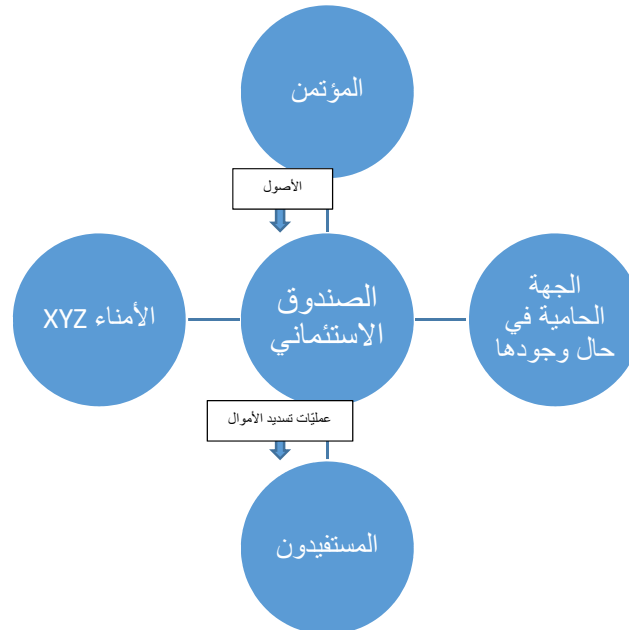
ولكن، إدارة المخاطر لا تقتصر على استخدام العتبات الرقمية بل تستوجب تحليلاً وفهماً للظروف المحيطة بكلّ حالة.

وعلى الرغم من عدم استيفاء أي من المساهمين الآخرين، منفرداً، شرط الـ 25% للتحقق من الهوية، إلا أنه يجب مراعاة الاعتبارات التالية:

- طبيعة العلاقة بين السيدة X والسيد X (علاقة زوجية أو عائلية؟)؛
- طبيعة العلاقة بين السيدة Y والسيد Y (علاقة زوجية أو عائلية؟)؛
- طبيعة العلاقة بين السيدة X والسيد Y، وهما يشتركان في ملكية عدد من الشركات؛

- إمكانية أن يكون كلٌّ ثنائي من الاحتمالات أعلاه يتصرّف بصورة منسّقة، أو أن يكون أحدهما شخص واجهة أو مالك خالٍ للشخص الآخر على أمل ألا يتمّ الكشف عن طبيعة علاقتهما، وأن تزول الحاجة إلى التحقق من هويتهما؛
 - إمكانية أن تجمع علاقة قريبي بين الأشخاص الطبيعيين في الشركة خاصّة إذا تعدّر تحديد علاقة القريبي بالاستناد إلى الشهرة. وهذا يصحّ في المجتمعات التي يجوز فيها لأفراد الأسرة الواحدة استخدام شهرة مختلفة.
 - إمكانية تبرير الهيكلية المعقّدة، واعتبر التبرير مقبولاً ومنطقياً بنظر الشركة؛
 - إمكانية وجود أسهم لحاملها؛
 - إمكانية أن يكون أحد الأشخاص الطبيعيين شخصاً سياسياً ممثلاً المخاطر (ويشمل ذلك علاقة القربة أو الشراكة مع أشخاص سياسيين ممثلي المخاطر)؛
 - التحقق من جنسية كلّ شخص طبيعي ومحلّ إقامته والتأكد مما إذا كان يأتي من اختصاصٍ يمثل خطراً عالياً لأي سببٍ من الأسباب؛
 - إمكانية أن يكون أي من الأشخاص الطبيعيين حاملاً لجنسيتين تمثل إحداهما خطراً أكبر من الأخرى، بينما لم يفصح إلا عن الجنسية الأقلّ خطراً؛
 - طبيعة أعمال الشركة "أ" وطبيعة العمليات التي تنوي القيام بها؛
 - مكان تأسيس كلّ من الشركات في الهيكلية وإذا كانت هذه الأماكن تنطوي على درجة خطر أعلى؛
 - مصادر أموال كلّ من الأشخاص الاعتباريين ومصدر ثروة كلّ من الأشخاص الطبيعيين؛
 - إمكانية وجود أي دعاية سلبية بشأن أي من الأشخاص الاعتباريين أو الطبيعيين في الهيكلية بما في ذلك صلة هؤلاء بأشخاص صدرت بحقهم عقوبات مالية محلياً أو دولياً.
- وليس لائحة الاعتبارات أعلاه شاملة حيث يتعيّن على الشركات أن تحكّم خبرتها عند النظر في الظروف المختلفة الخاصّة بكلّ حالة.
- أما درجة تحقق الشركة من هوية الأشخاص الطبيعيين في الهيكلية (بما يتجاوز السيّد Z) فترتبط بالإجابة على كلّ من المسائل أعلاه، وأي مسائل أخرى ترتنيها الشركة عملاً بسياسات وإجراءات مكافحة غسل الأموال/تمويل الإرهاب المتبعة لديها.
- تتمثّل الممارسة الفضلى بتطبيق عتبة أقلّ عند التحقق من الهوية قدرها 10% للهيكلية المعقّدة أو سائر الحالات التي تنطوي على خطر أعلى.

7. مثال عملي – الترتيبات القانونية



جدبر التنويه بأن الأنظمة القانونية التي تختلف باختلاف نطاق الاختصاص تجيز إمكانات مختلفة منها أن يتمكن المؤتمن في بعض الاختصاصات من أن يكون مستفيداً أو حتى من الأمانة في حين لا يجوز ذلك في اختصاصات أخرى. وقد يكون بعض الترتيبات القانونية مباشراً نسبياً في حين يعتبر البعض الآخر أكثر تعقيداً.

وعليه، يتعين على الشركات التي تنظر في إنشاء علاقة عمل مع الترتيبات القانونية مثل الصناديق الاستثمارية أن تحرص على أن تفهم طبيعة المخاطر المرتبطة بكل نوع من أنواع الترتيبات وأنها تتمتع بالمعرفة والخبرة الضرورية لإدارة المخاطر الناشئة عن كل منها.

على سبيل المثال، تأسس صندوق ABC الاستثماري بناءً على إرشادات المؤتمن الذي تنازل عن الاستفادة الحقيقية عن الأصول أو الممتلكات من خلال إيداعها في صندوق ABC الاستثماري الذي تأسس على يد أمناء XYZ والخاضع لإدارتهم.

وبات الأمانة XYZ اليوم هم المالك القانوني والجهة المسيطرة على أصول صندوق ABC الاستثماري ويتعين عليهم التعامل بما يتماشى مع عقد نقل الملكية وبما فيه المصلحة الفضلى للمستفيدين مع أنه يجوز للأمانة بموجب الصلاحيات الاستثمارية أن يمارسوا سلطة استثنائية بشأن ما يمثل المصلحة الفضلى للمستفيدين. على سبيل المثال، يُمكن أن يرى الأمانة بأنه من الجدي صرف قيمة الملكية الموقوفة لتمويل بدل تعليم مستفيد شاب، كما يجوز لهم الامتناع عن صرف الأموال لنفس الشاب لتمويل شراء سيارة سريعة.

يجوز تعيين المستفيدين في البداية أو في مرحلة لاحقة، كما يجوز إضافة أسمائهم أو إزالتها. يجوز في المستفيدين أن يكونوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين أو ترتيبات قانونية (كمؤسسة خيرية أو صندوق خيري) أو فئات من الأشخاص. كما يجوز ألا يكونوا قد وُلدوا بعد أي أن الصندوق الاستثماري قد يلحظ شمول أي طفل أو حفيد مستقبلي.

ويجوز تضمين صندوق ABC الاستثماري مجموعة من الأصول مثل الأموال النقدية والاستثمارات والعقارات والأسهم في أشخاص اعتباريين وتحف فنية وغيرها من السلع القيمة. وليست هذه اللائحة شاملة.

ويجوز للأمانة، بالنيابة عن صندوق ABC الاستثماري، تأسيس أشخاص اعتباريين أو اقتناء أشخاص اعتباريين تعود الاستفادة/الملكية الحقيقية لهم لصندوق ABC. وفي هذه الحالة، تصبح أصول الشخص الاعتباري حكماً أصولاً لصندوق ABC.

وفي المثال، تحتاج شركة تقترح إقامة علاقة عمل مع صندوق ABC إلى أداء العناية الواجبة المشددة (بما في ذلك التحقق من الهوية) على المؤتمنين، والأمانة، والحامي (في حال جوده)، والمستفيدين (بما في ذلك المستفيدين الذين يندرجون ضمن فئة معينة) وأي شخص طبيعي يُمارس الملكية بالكامل أو السيطرة بالكامل أو السيطرة الفعلية بالكامل على الصندوق (بما في ذلك من خلال سلسلة السيطرة أو الملكية).

يُشكل كل من تنوع الفعاليات المعنوية وحقيقة أن أصول الصندوق قد تتضمن أشخاصاً اعتباريين، والطبيعة المتغيرة لا بل الأنواع المختلفة لوجهات استخدام الصندوق الجائزة زائد الفصل الصوري في الملكية بين أصول الصندوق وأصول المؤتمن مع العلم أنه لا زال قادراً على التحكم بتلك الأصول، العوامل التي تجعل الترتيبات القانونية مثل الصناديق الاستثمارية عنصراً جذاباً للمجرمين. ونتيجة لذلك، عادةً ما تعتبر عرضةً بدرجة عالية لغسل الأموال/تمويل الإرهاب ويجب أن تضع الشركات أنظمةً وضوابط مناسبة لإدارة المخاطر.

8. المراجع

أدرجت الروابط في ما يلي على سبيل الملاءمة ويجوز لأصحاب المواقع المعنيين تغييرها من دون سابق إشعار:

الاتحاد الأوروبي

التوجيه رقم 2015/849

أيار/مايو 2015

http://eur-lex.europa.eu/legal-content/EN/TXT/PDF/?uri=OJ:JOL_2015_141_R_0003&from=ES

مجموعة العمل المالي فاتف
المستفيد الحقيقي
أيلول/سبتمبر 2016

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/G20-Beneficial-Ownership-Sept-2016.pdf>

مجموعة العمل المالي فاتف

Money Laundering Using Trust and Company Service Providers

تشرين الأول/أكتوبر 2010

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Money%20Laundering%20Using%20Trust%20and%20Company%20Service%20Providers..pdf>

مجموعة العمل المالي فاتف

التوصيات الأربعون

حزيران/يونيو 2017

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/recommendations/pdfs/FATF%20Recommendations%202012..pdf>

مجموعة العمل المالي فاتف

The Misuse of Corporate Vehicles, Including Trust and Company Service Providers

تشرين الأول/أكتوبر 2006

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Misuse%20of%20Corporate%20Vehicles%20including%20Trusts%20and%20Company%20Services%20Providers.pdf>

مجموعة العمل المالي فاتف

Transparency and Beneficial Ownership

تشرين الأول/أكتوبر 2014

<http://www.fatf-gafi.org/media/fatf/documents/reports/Guidance-transparency-beneficial-ownership.pdf>

هيئة السلوك المالي

Financial crime: a guide for firms

نيسان/أبريل 2015

https://www.handbook.fca.org.uk/handbook/document/FC1_FCA_20150427.pdf

Joint Committee of the European Supervisory Authorities

The Risk Factors Guidelines

حزيران/يونيو 2017

<https://www.eba.europa.eu/documents/10180/1890686/Final+Guidelines+on+Risk+Factors+%28JC+2017+37%29.pdf>

Monetary Authority of Singapore

Guidelines to MAS Notice 626 on Prevention of Money Laundering and Countering the Financing of Terrorism

نيسان/أبريل 2015

http://www.mas.gov.sg/~media/MAS/Regulations%20and%20Financial%20Stability/Regulatory%20and%20Supervisory%20Framework/Anti_Money%20Laundering_Countering%20the%20Financing%20of%20Terrorism/Guidelines%20to%20MAS%20Notice%20626%20%20April%202015.pdf

بنك الاحتياط في نيوزيلندا

Beneficial Ownership Guideline

كانون الأول/ديسمبر 2012

<http://www.rbnz.govt.nz/-/media/ReserveBank/Files/regulation-and-supervision/anti-money-laundering/guidance-and-publications/5080773.pdf?la=en>

UK Government Department for Business, Energy and Industrial Strategy
Discussion Paper on Beneficial Ownership of Corporate and Other Legal Entities

تشرين الثاني/نوفمبر 2016

https://www.gov.uk/government/uploads/system/uploads/attachment_data/file/565095/beis-16-38-4th-money-laundering-directive-transposition-discussion-paper.pdf

مجموعة ولفسبرغ

Beneficial Ownership FAQs

أيار/مايو 2012

<http://www.wolfsberg-principles.com/pdf/faq/Wolfsberg-FAQs-on-Beneficial-Ownership-May-2012.pdf>

البنك لدولي

The Puppet Masters

تشرين الأول/أكتوبر 2011

<https://star.worldbank.org/star/sites/star/files/puppetmastersv1.pdf>